

شروط الحصول على تمويل ائتماني (حساب جاري مدين) من البنك التجاري الدولي

- يجوز للعميل التقدم بطلب للبنك للحصول على تمويل ائتماني في صورة حساب جاري مدين ويخضع هذا الطلب للدراسات والموافقات الائتمانية الداخلية بالبنك وفي حال الموافقة على ذلك الطلب فان منح التمويل يكون طبقاً للشروط والاحكام المقبولة لدي البنك والتي تشمل على سبيل المثال وليس الحصر:

1. يطبق على مبلغ التمويل عائد مدين يتحدد طبقاً لسعر العائد المعلن من البنك.
2. يلتزم العميل بسداد مصروفات وعمولات التمويل للبنك طبقاً للائحة المصروفات والعمولات الخاصة بالبنك.
3. يوافق العميل على أن يكون للبنك الحق في أن يحدد بمطلق تقديره المنفرد قيمة التمويل (حساب جاري مدين) الممنوح.
4. يحتفظ البنك بحقه في رفض منح التمويل (حساب جاري مدين) إذا لم يلتزم العميل بالمتطلبات التي استوجبتها البنك الخاصة بالتمويل الائتماني (حساب جاري مدين) ويجوز اخطار العميل بسبب الرفض إن أمكن وبما لا يتعارض مع القوانين ذات الصلة
5. يوافق العميل على سداد الرصيد القائم للتمويل (حساب جاري مدين) طبقاً لسجلات البنك بالإضافة إلى كافة العوائد والمصاريف على أن يكون السداد بذات عملة الاستخدام / السحب طبقاً لما يرد من بالشروط العامة لاتفاق التمويل (حساب جاري مدين)
6. يسري على كل مبلغ يستحق ولا يسدد في ميعاد استحقاقه من أصل الدين والعوائد والعمولات وأيه مبالغ أخرى مستحقة السداد عائد تأخير سنوياً طبقاً لسعر عائد التأخير المحدد من البنك على ان يدفع بالإضافة إلى سعر العائد المبين أعلاه ويحتسب يوماً بيوم من تاريخ التأخير وحتى تمام السداد ويلتزم العميل بسداد عائد التأخير فور طلبه. ويحق للبنك تعديل سعر عائد التأخير في اي وقت طوال مدة سريان التمويل وتجديده طبقاً لما يتم الاتفاق عليه بين البنك والعميل.
7. يلتزم العميل باستخدام كافة المبالغ المسحوبة من مبلغ هذا القرض في الغرض المذكور ولا يعتبر البنك مسئولاً عن أي اخلال منه فيما يتعلق باستخدام المبالغ المسحوبة في الغرض المحدد وأنه في حالة المخالفة يتحمل العميل كافة الجزاءات المنصوص عليها بالقانون في هذا الشأن.
8. يلتزم العميل بسداد العوائد المحتسبة والمستحقة على مبلغ التمويل (حساب جاري مدين) بسعر العائد الساري وقت التسهيل. وعند حدوث تغيير في شروط وأحكام إعادة التمويل لدى البنك بسبب (1) تعليمات البنك المركزي المصري، أو (2) شروط سوق المال فإنه يجوز للبنك تعديل سعر العائد وتحصيل العوائد وفقاً للسعر المعدل.
9. يلتزم العميل بسداد العوائد والمصاريف التي يتم احتسابها على رصيد التسهيل ويحق للبنك تسوية هذه المبالغ من ارصدة الحسابات/ الودائع حتى وان كانت هذه هذه الودائع/الحسابات بغير عملة المبالغ المستحقة للبنك، وللبنك الحق في بيعها أو تحويلها إلى عملة المبالغ المستحقة للبنك وذلك بالأسعار المعلنة بالبنك في يوم البيع أو التحويل.
10. علي العميل الاطلاع على وقبول لائحة التعريفات والرسوم والمصروفات والعمولات والعوائد المطبقة من قبل البنك على المنتجات والخدمات التي يقدمها له علماً بانها معلنة لدي كافة فروع وقنوات الاتصال بالبنك بما فيها الموقع الالكتروني الرسمي للبنك، وللبنك الحق في تعديل تلك اللائحة بشكل دوري دون الحاجة الي الحصول على موافقة العميل المسبقة..
11. يلتزم العميل بضريبة الدمغة النسبية طبقاً للقانون المعمول به في هذا الصدد
12. كافة المبالغ التي يقوم العميل بسدادها من أصل التمويل (حساب جاري مدين) والعوائد و/أو المصاريف تتم بأي وسيلة من وسائل الدفع التي يحددها البنك ويراها مناسبة.
13. يتم سداد/ تسوية المبالغ التي تتجاوز حد التسهيل بالخصم المباشر من حساب الراتب الخاص بالعميل طرف البنك.
14. انه في حال عدم التزام العميل باي من الشروط والتعهدات المتفق عليها مع مصرفنا بمناسبة تنفيذ الطلب / العقد المشار اليه (بما فيها عدم سداد المبالغ المستحقة علينا لصالح البنك)، فانه يجوز للبنك - وفقاً لإرادته المنفردة - اتخاذ كافة الاجراءات التي يراها مناسبة للحفاظ على حقوقه في أي مرحلة من مراحل التأخير والتي تشمل على سبيل المثال:
 - i. يحق للبنك تسوية المديونيات المستحقة له من الأرصدة المتاحة في الحسابات الخاصة بالعميل دون الرجوع اليه.
 - ii. يحق للبنك مطالبة العملاء المتأخرين بجميع المبالغ المستحقة عليهم وذلك عن طريق الاتصال التليفوني أو إرسال رسائل نصية على جميع الأرقام المتاحة لدي البنك (رقم تليفون المنزل، رقم تليفون العمل، رقم المحمول، رقم تليفون من ينوب عن العميل في السداد، رقم تليفون الشخص المحدد للرجوع اليه من طرف العميل في حالة عدم القدرة على التواصل مع العميل).
 - iii. يحق للبنك بأجراء زيارة ميدانية الي العناوين المتاحة لدي البنك.

iv. يحق للبنك اسناد الحالات المتأخرة الى الوكلاء الخارجيين المتعاقدين مع البنك بغرض التحصيل أو اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة نيابة عن البنك.

a. يحق للبنك الإبلاغ عن العملاء المتأخرين في التقارير الدورية لكل من للبنك المركزي والشركة المصرية للاستعلام الائتماني.

وما يرتب على ذلك من احقية البنك في خصم كافة الرسوم والمصروفات والعوائد والعمولات التي قد تستحق لمصرفكم في هذا الشأن من اي من حساباتنا المفتوحة طرفكم دون الحاجة للحصول على موافقتنا المسبقة او اخطارنا بذلك.

15. يوافق العميل صراحة على أنه يحق للبنك دون حاجة إلى إنذار أو حكم قضائي فسخ هذا الإتفاق بأثر فوري وإسقاط اجل المديونية وفي هذه الحالة يقر العميل مسبقاً باستحقاق كامل المديونية المستحقة من أصل وعوائد المصروفات فوراً حتى تاريخ الفسخ وذلك في أي من الحالات التالية:

- a. إذا تقاعس العميل أو عجز عن سداد التمويل) حساب جاري مدين (وفقاً للمبالغ والمواعيد التي نص عليها هذا الاتفاق.
- ii. إذا تعرض العميل لأي تغيير سلبي سواء في مركزه المالي أو في أي ظرف آخر يعتبره البنك بمطلق تقديره تغييراً جوهرياً فيما يتصل بهذا الاتفاق و/أو أن يكون العميل في حالة إخلال بأي إلتزامات أخرى بالسداد.
- iii. إذا أخذ العميل بأي من إلتزاماته المنصوص عليها في هذا الإتفاق و/أو تصرف على نحو يخالف ما نص عليه هذا الاتفاق من أحكام.

iv. إذا فُصل العميل من عمله أو تم وُقِف صرف راتبه

v. علي العميل إخطار البنك كتابة عن كافة الظروف المؤثرة على حالته المالية بما في ذلك جميع التغييرات في وظيفته أو في أي بيانات أخرى سبق أن قدمها المُقرض للبنك بمناسبة طلب الحصول على التمويل.

للبنك الحق في خصم أي مبالغ أضيفت للحساب ولم يتم سدادها أو أي مبالغ تكون قد أضيفت للحساب بطريق الخطأ.

16. علي العميل إبلاغ البنك كتابة في حالة تغيير بياناته (عنوان أو أرقام التليفونات أو أي بيان آخر) وذلك خلال أسبوعين من تاريخ التغيير.

17. يتحمل العميل كافة المسؤوليات أياً كانت التي تقع عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة وذلك على سبيل المثال وليس الحصر بدون أدنى مسؤولية على البنك نتيجة إستخدام خاصية المكالمات المسجلة مع مركز إتصالات البنك التجاري الدولي في الآتي: تحديث البيانات، أو تفعيل أي من الخدمات التي قديتها البنك من خلال مركز الإتصالات حالياً أو مستقبلاً كما أنها تعتبر ملزمة له وحجة في مواجهته ولا يحق له الإعتراض عليها بأي شكل في الحال أو المستقبل، ويحق للبنك مراجعة كافة بياناته للتحقق من شخصيته قبل تفعيل أي خدمة.

18. تعتبر دفاتر البنك حجة قاطعة في إثبات إرسال الكشف ومحتوياته والإشعارات.

هذا ويرجى العلم ان الشروط والاحكام المنصوص عليها بعقد التمويل هي التي تسري في حال الاختلاف ومع الاخذ في الاعتبار ان الشروط والاحكام اعلاه قابلة للتعديل والاضافة بشكل دوري من قبل البنك دون الحاجة لإخطار العميل مسبقاً بذلك.